الأنظمة الحديثة للسجون

للأستاذ محمد الشريف

مدير إدارة البحوث الفنية بوزارة الشؤون الاجتماعية

كلما نقصت مدارك الانسان زادت تبعات القائمين على أمره نحوه ، فولى أمر الطفل تقل مسئوليته حياله تدريجيا بمقدار ما تزداد مداركه من ولى أمره و بقدر ما يحو عرفانه وتتقدم سنه . كذلك الشأن مع من حدّ من حريتهم فهؤلاء تزايد ازاءهم مسئولية القائمين على أمرهم بمقدار حدّ ما حريته ، والمسجون نوع من هؤلاء حد من حريته مدة اعتقاله ، فمن واجب المتولين أمره ما دام سجينا أن يرعوا شؤونه التى صار لا يملكها مدة الاعتقال على أصلح ما ترعى الأمانة فى ذمة الانسان . ولقد مضى العهد الذى كانت فيه الحكومات تقرر أنها قامت بواجبها نحو المجتمع متى قبضت على المجرم وأودعته السجن تحت حفظ كامل . وصارت الحكومات تعترف الآن أن هذه الواجبات تبتدئ بإدخال المسجون السجن لا أنها تنتهى بذلك ، فالحكومة تتحمل مسئولية خطيرة بالقبض على كائن بشرى وحرمانه من حريته زمنا طال أم قصر . تلك المسئولية هى معالجة نفس السجين وتهذيب خلقه أثناء مدة سجنه . فالسجناء المحرومون من حريتهم يجب أن ترد اليهم تلك الحرية عاجلا أو آجلا . على أن يعلموا فى السجن كيف يستمتعون بهذه الحرية دون أن يؤذوا مواطنيهم.

لقد مضى العهد الذى كانت فيه فكرة العقوبة تم وتتحقق بعزل المجرم عن المجتمع أو جعله فى حالة جسمانية لا تسمح له بالعود الى الاجرام — مضى هذا العهد وتطورت هذه الفكرة وتهذبت ، وعمل المفكرون والمصلحون على تعديلها حتى صار للسجين حق على المجتمع هو معالجته ورده للمجموع الذى خرج منه ليعمل فيه عملا صالحا . ويحيا حياة شريفة .

على هذه الأسس وضعت العقوبات وتأسست السجون الحديثة فى البلاد المتمدينة لتصبح دور إصلاح وتهذيب لا دور قمع وتعذيب ، وبهذا لم يعد الغرض من السجن القضاء على روح الاجرام بالارهاب بل بالاصلاح والعلاج .

إن الغرض الأساسى من وجود السجون الحديثة قد انحصر فى إصلاح المجرم حتى يرد الى المجتمع ليشغل فيه مكانا نافعا ، ومنع خلق مجرمين جدد .

لقد اهتمت الدول المتمدينة فى السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا بتحقيق هذين الغرضين . وعقد لذلك المؤتمرات الدولية فى لندن و برلين ومدريد وقد كان لمصر حظ الاشتراك فى بعضها .

تناولت هذه المؤتمرات البحث فى جميع شؤون السجون والاصلاحات ، فتعرضت فيما تعرضت له لأمرين هامين أولهما تصنيف المسجونين ، وثانيهما رعاية المفرج عنهم .

وانتهت الابحاث الخاصة بتصنيف المسجونين الى وجوب وضع نظام علمى يساعد على البت فى معاملة كل مجرم معاملة تتفق وطبيعة الجريمة وبيئة المجرم وحالته الصحية والاجتماعية والثقافية ، إذ ليس مجرم الصدفة — وهو من يرتكب جريمة بدافع بغتى أو فى ثورة غضب أو تحت تأثير الخمر — ليس هذا كمن اعتاد الاجرام واحترفه ، كما أن معاملة المجرم بالعادة — وهو من يتجه الى الاجرام تزويعا اكتسبه من البيئة المتصلة به ، يجب أن تختلف عن معاملة المجرم بالغريزة — وهو من وجد مجرما بسبب شذوذ طبيعى جسمانى أو عقلى ، كذلك يجب معاملة المجرم السياسى معاملة تختلف عن معاملة المجرمين العاديين لأن الجرائم السياسية أو جرائم الرأى لا تدل على توفر روح الاجرام فى مرتكبها بل قد تكون نتيجة للمبالغة فى الدفاع عن رأى أو عقيدة .

مما تقدم يتضح أن لكل مجرم من طبيعة جريمته ما يقتضى نوعا خاصا من المعاملة ، كذلك لكل مجرم و بيئته وحالته الاجتماعية ما يقتضى نوعا معينا من المعاملة ، فليس من العدالة فى شىء ولا من الاصلاح فى شىء ، أن يعامل المحكوم عليه فى جريمة سياسية أو جريمة خلقتها الصدفة معاملة من نصب نفسه للخروج على الشرائع ومن كان الباعث له على الاجرام تأصل روح الشر فيه ، كما أنه ليس من الانسانية فى شىء أن يقدم طعام من نوع موحد للسجناء جميعا بلا تفريق مع ما هو معلوم من أن ما يصلح قواما لحياة أحد الناس قد يكون ضارا بغيره فقد يكون السجن نعيما مقيما لمن اعتاد أن يحيا حياة دون الحياة فيه ، بينما يكون جحيما لمن اعتاد حياة أرفع من الحياة فيه ، وقد يكون قطع الأحجار وحملها سهلا هينا بالنسبة لسجين وعذابا ما بعده عذاب بالنسبة لسجين آخر . لهذا اتفق الرأى فى المؤتمرات الدولية — تحقيقا للغرض الثانى من وجود السجون وهو الرغبة فى الاصلاح والتهذيب — على وجوب التفرقة فى طرائق المعاملة تبعا لنوع الجريمة و بيئة المجرم ومركزه فى المجتمع وخلقه ومستوى معيشته ، كما استقر الرأى على وجوب حماية المسجون الأقل إجراما من أن يتسرب اليه الفساد من مسجونين آخرين أكثر إجراما ، لهذا رئى أن تخصص سجون معينة للمجرمين الشبان بين سن ١٦ و٢١ سنة لأن المجرم فى هذه السن يكون فى طور التردد والضعف الخلق ولا تكون نفسه فى العادة قد تأصل فيها الاجرام فيكون من السهل توجيهه الى الحياة الشريفة .

مساعدة المفرج عنهم :

أولت المؤتمرات الدولية هذا الأمر عناية لا تقل عن العناية بتصنيف المسجونين . و يفرج عن السجين بعد أن يمضى كل المدة المحكوم بها عليه أو قبل ذلك إذا تمتع بالافراج الشرطى فيخرج الى العالم وهو أشبه ما يكون بالوليد ضعفا وحاجة الى العون والأخذ باليد ، يخرج الى عالم صاخب ملىء بالحركة بعد هدوء ودعة هامين ، يخرج اليه فاذا هو كالغريب عنه ، تلاحقه نظرات الريبة والشك أينما سار . ينكره المجتمع و يشيح عنه الناس . فينتهى به الأمر الى اليأس والقنوط . فينطوى على نفسه ، ولا يلبث أن ينقلب على عقبيه فلا يراعى ضميرا ولا دينا ولا قانونا — و يصير على عشيرته وبلاده شرا مستطيرا .

إلا أنه قد لا يعدم حسن الاستقبال من فريقين أولهما : زملاؤه المجرمون إخوان السوء — وثانيهما رجال الحفظ الذين سيتولون مراقبته فى بلدته . كشيخ الخفراء وشيخ البلد والعمدة ومن اليهم . يحاول الأولون أن يستعيدوه الى حظيرتهم ويحاول الآخرون بالوعد والوعيد — أن يبتزوا القروش المعدودات التى حصل عليها من مصلحة السجون . النتيجة الطبيعية لذلك اندلاع جزوة الطغيان فى نفوس تلك الطغمة من الاشرار ، بعد أن كانت قد خمدت حينا من الدهر واستراح منها الناس .

أدركت الأمم المتمدينة منذ زمن بعيد حاجة الخارجين من السجون الى المساعدة والمعونة فهبت — حكومة وشعبا — لتنسيق هذه المساعدات وجعلها أفعل ما تكون أثرا.

بدأت الحكومة الانجليزية فى سنة ١٧٩٢ ، أى منذ أكثر من قرن ونصف قرن بالقيام بهذا الواجب فسنت قانونا يمنع القضاء حق إرسال أى سجين مفرج عنه إلى اباشيته ومن ذلك الحين انتشرت جمعيات المسجونين المفرج عنهم فأسست جمعية برمنجهام البشرية ، ملجأ جلوسستر وبركستل وغيرها .

وفى سنة ١٩٠٩ قرر التومسيون العام للسجون فى انجلترا تأسيس هيئة جديدة لمساعدة المفرج عنهم ، وقدم مستر تشرشل — وزير الداخلية يومئذ هذا القرار إلى مجلس العموم الذى أقره وتكونت على اثر ذلك جمعية جديدة سميت الجمعية المركزية لمساعدة المسجونين المفرج عنهم وهى هيئة شبه حكومية يرأسها وزير الداخلية وتمنحها الحكومة إعانة سنوية ومركزها مدينة لندن . ويعقد سنويا مؤتمر من ممثلى الجمعيات المختلفة ومأمور السجون لبحث المسائل العامة ولتوزيع الاعانات السنوية على الجمعيات .

كما تكونت جمعيات خاصة لمساعدة المفرج عنهم من الشبان تبدأ عملها من اللحظة التى يلقى فيها القبض على شاب أو شابة فيكلف أحد الأعضاء بزيارة منزل المحكوم عليه لمعرفة حالته الاجتماعية وعادات أهله وعشيرته وصفاتهم ، وحالة السجين الجثمانية والعقلية ويساعد هذا البحث السلطة الإدارية فى تعيين المعهد الذى يرسل الشاب اليه ، ثم تستعد الجماعة لاستقبال الشاب ومساعدته من صباح يوم خروجه عنه فتمنحه الملابس ويصحبه أحد ضباط المراقبة إلى الجهة التى سيقصدها ويكون فى رعاية أحد أعضاء الجمعية فى تلك الجهة .

وهذا العضو يتصل بالشاب بصفتين : الأولى صفة الصديق الناصح ، والثانية صفة رجل البوليس المحافظ .

لقد كان لنظام المساعدات فى انجلترا أبلغ الأثر فى الاقلال من عدد المجرمين ، وليس أبلغ فى الدلالة على النجاح من اضطرار قومسيون السجون العام إلى اقفال عدة سجون منذ سنة ١٩١٩ إلى اليوم لعدم الحاجة اليها نظرا إلى تناقص عدد المسجونين .

على هذا جرى العمل فى انجلترا وعنها أخذت الدول الأوروبية بما يتفق وظروف المعيشة فيها.

بهذا وبغيره مما لا يتسع المجال للافاضة فيه أصبحت السجون فى الأمم المتمدينة دور اصلاح وتهذيب لا

محمد الشريف